حقوقيات
Huquqyat

لعدالة تحويلية بقيادة نسائية
For women-led transformative justice

مافي للأبد

التقرير السنوي 2024

جدول المحتويات

3 الملخص التنفيذي

4 بيان منظمة حقوقيات

3 المقدمة

6 نهجنا الاستراتيجي (بعد سقوط الأسد)

7 الهيكل التنظيمي و نموذج العضوية

8 حقوقيات في عام 2024

9-12 برامجنا لعام 2024

13 عضوية حقوقيات

14 البيان المال

15 معلومات التواصل

الملخص التنفيذي

"حقوقيات" شبكة تقودها نساء من المحاميات والممارسات القانونيات السوريات، تأسست عام 2021 ،و تهدف إلى تعزيز نهج العدالة التحويلية القائم على النوع الاجتماعي ، و دعم المساءلة الشاملة عن الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في سوريا.
تأسست المنظمة استجابةً لحالة الإقصاء المنهجي لخبرات النساء السوريات في المجال القانوني من عمليات المساءلة والسعي إلى تحقيق العدالة، حيث تسعى حقوقيات إلى ضمان قيام النساء بأدوار قيادية في تلك المسارات ، بدلًا من حصرهن في دور الضحايا.

وعلى مدار العام، عززت حقوقيات انخراطها مع آليات المساءلة الدولية ، مع الاستمرار في اعتماد نهج نسوي يتمحور حول الناجين والناجيات.

كما أحرزت حقوقيات تقدمًا في عدد من التحقيقات الرئيسية، أبرزها مواصلة بناء القضايا المتعلقة باستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب في مخيم اليرموك في جنوب دمشق، استنادًا إلى بحثها «الجوع أو الركوع». وواصلت تقديم مخرجات هذه التحقيقات إلى الآلية الدولية المستقلة والمحايدة (IIIM) وإلى سلطات الادعاء العام في عدد من الدول الأوروبية، كما ساهمت في دعم قضية منظورة أمام القضاء الهولندي استنادًا إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية.
وبالتوازي، حققت حقوقيات أثرًا مباشرًا من خلال مشروع الدعم القانوني داخل سوريا، حيث قدمت خدمات قانونية مجانية للنساء النازحات داخليًا وللنساء من المجتمعات المحلية في شمال غرب سوريا، مما مكّن العديد منهن من الوصول إلى حقوق الحضانة، والحصول على وثائق مدنية، و الاستفادة من الدعم القانوني.
إلى جانب التحقيقات و تقديم الدعم القانوني، انخرطت حقوقيات في جهود مناصرة قانونية موجهة، وساهمت في إصدار بيانات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، كما شاركت في منتديات دولية، مثل المؤتمر الثامن لبروكسل، وعملت على تعزيز الوعي العام بجرائم التجويع والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي.
ومن خلال الاستمرار في بناء القدرات ، والتدريب المتقدم، والتأكيد على نهج القيادة الجماعية، عززت حقوقيات دور الحقوقيات السوريات في جهود المساءلة.
ومع دخول سوريا مرحلةً جديدة ، تواصل حقوقيات التزامها بالعمل على ضمان أن ترتكز عمليات العدالة والإصلاح القانوني والمساءلة على أسس المساواة والكرامة والقيادة النسائية ، تأكيدًا على أن الحرية لا يمكن أن تتحقق دون عدالة.

في عام 2024، عملت حقوقيات في لحظة سياسية استثنائية اتسمت بسقوط نظام الأسد وبداية مرحلة انتقالية في سوريا. وبينما أتاح هذا التحول فرصًا جديدة لتحقيق العدالة، فإنه سلط الضوء في الوقت ذاته على عمق الأضرار العالقة التي خلّفها النزاع، بما في ذلك الاختفاء القسري، وجرائم التجويع، والاعتقال، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

بيان منظمة حقوقيات

ولدت "حقوقيات" من حاجة عميقة لتشكيل شبكة من النساء القانونيات، نَحمل الذاكرة والقانون، ونعمل من أجل الإنسان. وها نحن، بعد ثلاثة أعوام من التأسيس، نقف اليوم على أعتاب لحظة تاريخية فارقة : 8 ديسمبر 2024، التاريخ الذي أشرقت فيه شمس الحرية على سوريا، بعد سنوات طويلة من الظلمة والقمع والموت الصامت.

نقف اليوم، نحن عضوات "حقوقيات"، بقلوب مفعمة بالامتنان والفخر، لأننا كُنّا - وما زلنا - جزءًا من هذه اللحظة، ومن هذا المسار الطويل نحو العدالة. لقد زرعنا الأمل بين أنقاض الانكسار، وسرنا جنبًا إلى جنب مع نساء ملهمات: محاميات، وقانونيات، ومدافعات عن الحقوق ، حملن الرسالة في أقسى الظروف، ورفضن الصمت في وجه الظلم .

اليوم، في زمن يكتب فيه السوريات والسوريون فصلاً جديدًا من حكايتهن/م ، لا ننسى أن الظلم لم ينتهِ بعد. فما تزال هناك أمهات ينتظرن معرفة مصير أبناءهن وبناتهن المختفين و المختفيات قسرًا. ، ولا تزال القبور الجماعية شاهدة على فظاعة و جسامة ما ارتكب من جرائم ، ولا يزال العديد من الجناة أحرارًا. لذلك، فإن حريتنا الوليدة تضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة: أن نحميها و نصونها ، وأن نمضي قُدمًا في طريق المساءلة والإنصاف، إذ لا تكتمل الحرية دون عدالة ، و لا يبنى وطن على العفو عن القتلة و المجرمين .

في "حقوقيات"، نستمد قوتنا من قصص عضواتنا، و من قرارات شجاعة اتخذنها، ومن خيارات صعبة خضنها، إيمانا منهن بعالمٍ أفضل، وبسوريا تكون فيها الحقوق مصانة، والكرامة قيمة لا يمكن التنازل عنها .

أن نكون معًا، وسط هذا التحدي والرجاء، هو شرف كبير. ونحن ممتنات لكل من رافقنا في هذه الرحلة - منظمات شريكة ، و مستشارات قانونيات، و داعمين وداعمات ، ممن آمنوا بنا، ورأوا فينا جزءًا من مستقبلٍ أكثر عدالة وإنسانية.

في هذا العام، نأمل أن نكون قد أسهمنا و لو بقدرٍ يسير في هذا المسار الجماعي نحو وطن يليق بنا جميعًا. وطن لا يُقتل فيه الحلم، ولا يُخنق فيه الصوت، وطن تُرفع فيه رايات الحرية، وتُقام فيه العدالة، ويُكرّم فيه الإنسان.

المقدمة

حقوقيات: نبذة عن المنظمة

تشير كلمة «حقوقيات» إلى صيغة الجمع المؤنث لكلمة "حقوقية" في دلالة على المحاميات والممارسات القانونيات. وانطلاقًا من هذا المفهوم، تجمع حقوقيات، كمنظمة، مجموعة من المحاميات والممارسات القانونيات اللواتي يعرّفن أنفسهن كنساء ، ويؤمنّ بالقوة التحويلية للعدالة، ويسعين إلى تعزيز عمليات مساءلة عادلة وشاملة في السياق السوري.

تأسست حقوقيات عام 2020 ، عقب التقاء مؤسّساتها في عدة دورات تدريبية قانونية في بلدانٍ مختلفة . وقد جمع العضوات المؤسسات قناعة مشتركة بأن هذه التدريبات ، رغم أهميتها، كانت تفتقر دائمًا إلى منظور جندري معمّق يُعنى بكيفية تأثير عمليات المساءلة المرتبطة بسوريا على النساء، وبكيفية إشراكهن فيها .وفي سواها من مجالات العمل القانوني.

فكما هو الحال في العديد من المجالات ، ظلّت المهن القانونية مجالًا يهيمن عليه الرجال. وفي سوريا، خلال حكم نظام الأسد، أعاقت حواجز سياسية وقانونية ومهنية واجتماعية مشاركة النساء على قدم المساواة في مجالات العدالة والمساءلة، وهو خلل تفاقم في بعض جوانبه خلال سنوات النزاع. لذلك لم يكن من المستغرب أنه مع بدء ظهور جهود المساءلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في السياق السوري خارج البلاد، ولا سيما في دول أوروبية مختلفة، كانت المنظمات السورية التي يقودها الرجال أكثر حضورًا و قدرةً و استعدادًا للتأثير في هذه العمليات وقيادتها.

و على الرغم من أهمية الدور السوري في قيادة التحقيقات القانونية ودعم مسارات التقاضي إلّا أنّ هذه الجهود التي يهيمن عليها الرجال إلى حد كبير أسهمت في تهميش بعض أنماط الجرائم و الانتهاكات التي تطال النساء و المجتمعات المهمّشة، لا سيما تلك التي لا تحظى بذات القدر من التوثيق و الاعتراف . كما أدى ما سبق إلى تقليل ظهور تجارب النساء المرتبطة بهذه الجرائم .

و في كثير من الأحيان، جرى حصر الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في إطار العنف الجنسي و العنف القائم على النوع الاجتماعي ، و مع التأكيد على جسامة هذه الانتهاكات و خطورتها ، فإن ذلك ساهم في إغفال أشكال أخرى من العنف و الانتهاكات التي تقع على أو تتأثر بها النساء سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

من هذا الإدراك نشأت "حقوقيات" انطلاقًا من الحاجة الملحّة في دعم الممارسات القانونيات السوريات و تمكينهن من أجل متابعة وقيادة جهود المساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع في سوريا.

واليوم، بعد سقوط نظام الأسد و بدء المرحلة الانتقالية ، تبرز ضرورة إشراك المحاميات والممارسات القانونيات والقاضيات في جهود المساءلة، وكذلك في صياغة القوانين ودستور سوريا الجديدة. و يُعدُّ ذلك أمرًا أساسيًا لضمان عدم تكرار أنماط الإقصاء التي سادت خلال عقود الحكم الدكتاتوري ، ولمعالجة التمييز المنهجي الذي جعل النساء يتحملن وطأة النزاع بشكل غير متناسب وأكثر قسوة، ولضمان بناء دولة قائمة على المساواة وعدم التمييز لجميع السوريات والسوريين. كما تبرز أهمية تفكيك أنماط التمييز المتجذرة في القوانين و الممارسات و التي طالما عانت منها السوريات . و بينما يلوح الأمل في الأفق ، تظل المسؤولية قائمة و ماثلة لترجمة هذا الأمل على أرض الواقع.

تماشيًا مع رؤيتها القائمة على التمثيل المتساوي والمشاركة الجماعية، أُنشئت حقوقيات كمنظمة قائمة على العضوية، تعتمد هيكل حوكمة أفقي يتيح لجميع العضوات المساهمة في تشكيل توجهاتها و أنشطتها و عملها . ومنذ تأسيسها الرسمي، توسعت حقوقيات لتضم 20 عضوة يقمن في سوريا وفلسطين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، عضوات يجمعن بين خلفيات مهنية متنوعة تشمل المحاماة، و القضاء، و البحث القانوني، و العمل الحقوقي و دراسة القانون .

وتلتزم عضوات حقوقيات بهيكل تنظيمي أفقي قائم على سياسات عضوية ترتكز على المبادرة الذاتية، كما يعملن على بناء ثقافة قائمة على الشفافية والمساءلة، واحترام أصوات بعضهن البعض و تعدد وجهات نظرهن وتجاربهن. و يواصلن تطوير عمل "حقوقيات" في البلدان التي يقمن فيها ، و ضمن السياقات المختلفة التي يعملن فيها .

نهجنا الاستراتيجي

نهج تقاطعي وتحويلي جندريًا: تسعى حقوقيات إلى تعزيز استراتيجيات العدالة التحويلية في سوريا، من خلال تبني نهج قائم على النوع الاجتماعي، يهدف إلى تحقيق العدالة إزاء الأضرار المعيّنة، مع الإقرار بأنماط العنف البنيوي التي تفضي إلى اللامساواة الجندرية ، والعمل على تفكيكها و معالجتها.

في هذا السياق، تعمل حقوقيات على تطوير قضايا وبحوث واستراتيجيات مناصرة ذات مقاربة تحويلية قائمة على النوع الاجتماعي ، بصورة تحثّ سلطات التحقيق والمحاكم وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال المساءلة على مراعاة الأشكال المتعددة التي تتأثر بها النساء بالعنف والنزاع، وكذلك الانتباه إلى ديناميات إدماجهن أو إقصائهن من مسارات المساءلة خلال مختلف مراحل الإجراءات القانونية.

كما تنطلق حقوقيات من إدراك أن أنماطًا معينة من الجرائم تخلف آثارا غير متكافئة على الأفراد تبعًا لهويتهم/ن الجنسية والجندرية و سواها من جوانب أخرى من هويتهم/ن. فضلًا عن تقاطعاتها مع عوامل اخرى ، مثل الانتماء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الإثني. لذلك يُعد اعتماد تحليل تقاطعي لهذه العوامل جوهريًا لفهم شامل لهذه الانتهاكات ، و تطوير استجابات أكثر عدالة و فعالية لها .

ومن هذا المنطلق، تعمل حقوقيات على التحقيق في قضايا تنطوي على عناصر أساسية تتعلق بالنوع الاجتماعي أو غيره من محددات الهوية، بهدف الكشف عن أنماط أوسع وأكثر تعقيدًا من الجرائم، مع التركيز على الطرق المختلفة التي تتأثر بها النساء والمجتمعات المهمشة بالعنف والحرب.

كما تعتمد حقوقيات مقاربةً نسوية في تقديم الاستشارات القانونية وتوفير الدعم القانوني المجاني للمجتمعات التي تعمل معها، سواء من خلال مشروع الدعم القانوني في سوريا، أو برامج التحقيق، أو مبادرات البحث والمناصرة.

عمل يرتكز على الناجيات/ين: تسعى حقوقيات أيضًا إلى تحدي النموذج التقليدي للعدالة، الذي يتسم في كثير من الأحيان بطابعٍ استخراجي ، يعتمد على الاستفادة من شهادات الناجيات/ين دون تمكينهن/م أو مراعاة سلامتهن/م مما يؤدي إلى إعادة إلحاق الصدمة بهن/م فضلًا عن تقويض فاعليتهن/م. في المقابل تعتمد حقوقيات نهجًا يركز على الناجيات/ين في مختلف مناحي عملها، بما في ذلك التحقيقات والبحوث وأنشطة المناصرة . مما يجعل عملها يتسم بالحساسية و تعزيز التعاطف ، وصون حقوق الناجيات/ين و كرامتهن/م و احترام تفضيلاتهم/ن.

ويشمل هذا النهج إشراك الناجيات/ين بصورة فعّالة في عمليات اتخاذ القرار، وضمان سماع أصواتهن/م وآرائهن/م بشأن سبل الانتصاف وجبر الضرر، وتوفير خدمات دعم تلبي احتياجاتهن/م الجسدية والنفسية والقانونية والاجتماعية.

كما يمتد هذا النهج ليشمل إشراك المجتمعات المتأثرة على نطاق أوسع، من خلال أنشطة التواصل المجتمعي الفعّالة ، وطلب مدخلات و آراء المعنيات/ين منذ المراحل الأولى لأي تدخل قانوني، مما يعزز دور هذه المجتمعات و إحساسها بجوهرية دورها في مسار السعي إلى العدالة.

تتسم التحقيقات التي تجريها حقوقيات ضمن هذا الإطار بطابع متعدد التخصصات، إذ تشمل التعاون مع طيف واسع من أصحاب المصلحة، بمن فيهن/م الخبيرات/الخبراء القانونيات/ين واختصاصيات/يو علم النفس والأخصائيات/ين الاجتماعيات/ين ، ومنظمات المجتمع المحلي.

وكجزء محوري من عملها، تقوم حقوقيات بتدريب ودعم المحاميات والممارسات القانونيات السوريات بما يعزز مشاركتهن في التحقيق في الجرائم الدولية الأساسية، و يمكنهن من الاضطلاع بأدوار قيادية في مسارات المساءلة .

مع سقوط النظام السوري في 8 ديسمبر 2024، تؤكد حقوقيات عزمها على مواصلة العمل ضمن إطارها الاستراتيجي، مع استكشاف سبل محتملة للتفاعل مع الجهات الفاعلة الجديدة. كما ستوجه المنظمة جهودها في مجال المناصرة نحو هيئات ومؤسسات الحكومة السورية المؤقتة، مع الاستمرار في دعم مجموعات الضحايا والناجيات/ين، لا سيما في القضايا المرتبطة بالملفات القانونية التي تعمل حقوقيات عليها.

هيكلنا ونموذج العضوية

Aبصفتها منظمة قائمة على العضوية، ضمّت حقوقيات في عام 2024 عشرين عضوة شاركن في عمل المنظمة على أساس تطوعي. وتشكل العضوات المحرك الرئيسي لعمل المنظمة و هنّ كذلك أصحاب المصلحة المباشرين فيها. ومن خلال هيكل أفقي لاتخاذ القرار، تتولى العضوات مسؤولية قيادة عمل المنظمة وتطويره.

يشكّل مجلس الإدارة هيئة الحوكمة في المنظمة، ويتحمل مسؤوليات الامتثال القانوني والمالي، إلى جانب دوره في الحوكمة والقيادة. ووفقًا للنظام الأساسي، يتكون مجلس الإدارة من عضوتين على الأقل من عضوات حقوقيات، يتم انتخابهن من قبل الجمعية العامة بالأغلبية لمدّة عشر سنوات. مع العلم أن مجلس الإدارة عام 2024 ضمّ ثلاث عضوات.

تلتزم حقوقيات بتوفير بيئة آمنة وداعمة تضمن شعور جميع العضوات بالاندماج و التقدير ، بيئة تشجعهن على تبادل الخبرات و المعرفة و المساهمة الفاعلة في عمل المنظمة. ورغم انتشار عضواتنا في بلدان مختلفة حول العالم، أسهم اعتماد نهج القيادة المشتركة في تجاوز المسافات الجغرافية ، وبناء مجتمع مهني متماسك قائم على التعاون و الاحترام و تبادل المعرفة و الآراء حول القضايا القانونية المختلفة .

كما تُوفّر "حقوقيات" لعضواتها إمكانية الوصول إلى موارد متنوعة ، تشمل تدريبات تقنية متخصصة باللغة العربية، وبرامج إرشاد بين الأقران، إضافة إلى إتاحة فرص التواصل وبناء الشبكات المهنية. تقدّم حقوقيات كذلك دعمًا مصممًا خصيصًا من أجل تمكين العضوات من تطوير مشاريعهن الخاصة و تأمين تمويلها وإطلاقها ضمن إطار عمل المنظمة .

يُتاح الانضمام إلى حقوقيات مرتين سنويًا، من خلال التقدم بطلب عضوية عبر الموقع الرسمي للمنظمة خلال شهري يناير ويونيو. وتتولى لجنة العضوية مراجعة الطلبات، والتحقق من استيفاء المعايير المطلوبة ، إضافةً إلى دعم عملية إدماج العضوات الجديدات في المنظمة.

حقوقيات في عام ٢٠٢٤
ورقة معلومات

من نحن

"حقوقيات" هي شبكة من المحاميات والممارسات القانونيات السوريات، تعمل من أجل تعزيز عدالةٍ مُحوِّلةٍ للنوع الاجتماعي ومُتمحورةٍ حول الناجيات، وذلك فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا ومنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA). ونحن ندعم النساء لقيادة جهود المساءلة وصياغة مسارات عدالةٍ شاملةٍ على المستويين الوطني والدولي.

لماذا هذا مهم؟

لقد أُقصيت تجارب النساء السوريات وخبراتهن القانونية بشكل ممنهج عن جهود المساءلة.
كما لا تزال الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي –بما في ذلك الجرائم الدولية الجوهرية، مثل استخدام التجويع وسيلةً للحرب، والاختفاء القسري، والعنف المرتبط بالاحتجاز– تحظى باهتمام غير كافٍ.
وتحمل مسارات العدالة التي تُقصي النساء خطر إعادة إنتاج التمييز والظلم.

لمحة عن الأثر (2024)

تحقيق أثر مباشر في قضايا حضانة الأطفال، و الحصول على الوثائق المدنية، والسلامة، وسبل العيش للنساء في سوريا
تعزيز الانخراط في مسارات المساءلة عبر الآليات الدولية
توسيع الدور القيادي ومهارات المهنيات القانونيات السوريات

التحقيقات وبناء القضايا

- إجراء تحقيقات طويلة الأمد حول الجرائم المرتبطة بحصار المدن واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب
- مواصلة التحقيق في حصار مخيم اليرموك بالتعاون مع Global Rights Compliance
- استمرار التواصل مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) وسلطات الادعاء الأوروبية
- دعم قضية قائمة في هولندا
- تطوير دليل تحقيقات حساس للنوع الاجتماعي و متمحور حول الناجيات والناجين

مشروع المساعدة القانونية لسوريا (SLAP)

- تقديم خدمات قانونية مجانية للنساء النازحات داخليًا والنساء من المجتمعات المحلية
- القيام بزيارات ميدانية إلى المخيمات للوصول إلى النساء المستفيدات
- متابعة 54 قضية أمام المحاكم
- تنظيم ورش توعية قانونية للنساء
- تدريب ثلاث محاميات شابات، انضمت إحداهن لاحقًا إلى عضوية حقوقيات

المناصرة والتفاعل العام

- إصدار بيانات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني السورية (مثل الاستجابة للزلزال)
- المشاركة في المؤتمر الثامن لبروكسل
- تنظيم فعاليات عامة حول جرائم التجويع (سوريا وفلسطين)
- المشاركة في بودكاست حول التجويع كوسيلة من وسائل الحرب (تم بثّه في مارس 2025)
- المشاركة في فعالية LAW حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في أماكن الاحتجاز

بناء القدرات وأنشطة العضوية (2024)

- تدريب حول قضايا الولاية القضائية العالمية (برلين - يناير 2024)
- تدريب متقدم حول المقابلات وإدارة التحقيقات (نوفمبر 2024)
- المشاركة في فعالية Defenders Days التي ينظمها CRD (أكتوبر 2024)
- عقد الاجتماع السنوي في برلين (بصيغة هجينة - نوفمبر 2024)

برامجنا لعام 2024

واصلت حقوقيات خلال عام 2024 تنفيذ استراتيجيتها سعيًا منها لتحقيق هدفها المتمثل في إعادة تشكيل عمليات ومسارات المساءلة ، بما يعزز شمولها لمختلف أشكال الظلم التي تتعرض لها النساء و سبل تأثرهن بها. انطلاقًا من ذلك ، اعتمدت حقوقيات نهجًا حساسًا للنوع الاجتماعي في التحقيقات وبناء القضايا، وكذلك في البحث و أنشطة المناصرة.
بالإضافة إلى ذلك، أطلقت حقوقيات مشاريع جديدة تهدف إلى إبراز خبرات عضواتها و تعزيز حضورهن، إلى جانب تطوير نظام الأمن الرقمي الخاص بالمنظمة.

- **التحقيقات وبناء القضايا**

تأسست حقوقيات عقب تحقيق مستقل أجرته اثنتان من العضوات المؤسِّسات في حقوقيات، تحت إشراف مركز العدالة والمساءلة (CJA). وفي عام 2022، أسفر هذا التحقيق عن تطوير عدة ملفات قضايا تتعلق بجرائم يُشتبه بارتكابها خلال حصار منطقة جنوب دمشق عام 2014، وهو المسار الذي واصلت عضوات حقوقيات العمل عليه وتطويره طيلة عام 2023 وحتى عام 2024.
وقد شكّل هذا العمل الأساس لبرنامج التحقيقات في حقوقيات، كما وجّه تركيز المنظمة على التحقيق في الجرائم المرتبطة بالحصار. وفي سبتمبر 2024، توسّع هذا المسار ليشمل التحقيق الرئيسي الحالي للفريق حول استخدام التجويع كسلاح حرب في مخيم اليرموك، في منطقة جنوب دمشق، بالتعاون مع Global Rights Compliance، كما هو موضح أدناه.
بالتوازي مع ذلك طوّرت حقوقيات دليلًا للتحقيق يوضح نهجها ومنهجيتها الحساسة للنوع الاجتماعي في سياق هذه التحقيقات، مع مراعاة كيفية تقاطع النوع الاجتماعي مع عوامل أخرى مثل الدين، والانتماء العرقي، والوضع الاقتصادي، والوصم الاجتماعي في تشكيل تجارب الناجيات والناجين. وأسهم ذلك أيضًا في تطوير نهج متمحور حول الناجيات و الناجين ، يضعهن/م في صميم عملية التحقيق من خلال إعطاء الأولوية لسلامتهن/م وكرامتهن/م ومشاركتهن/م منذ المراحل الأولى.
واستنادًا إلى هذا العمل التحقيقي، تواصل حقوقيات انخراطها مع مع سلطات الادعاء في عدد من الدول الأوروبية، ومع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) من خلال تزويد هذه الجهات بنتائج تحقيقاتها بانتظام

- **التحقيق في استخدام التجويع كسلاح حرب في منطقة جنوب دمشق**

استنادًا إلى تقريرها البحثي «الجوع أو الركوع» المنشور عام 2023، أطلقت حقوقيات بالتعاون مع منظمة Global Rights Compliance تحقيقًا شاملًا حول استخدام التجويع كسلاح حرب في مخيم اليرموك في جنوب دمشق. وقد بدأت العملية بعقد منتدى مجتمعي دعا الناجيات/ين من حصار مخيم اليرموك لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بانخراط المجتمع في الإجراءات القانونية، والاطلاع على وجهات نظرهم حول المسارات المحتملة للمساءلة، وأولويات التحقيق. ومن المتوقع أن تستمر استراتيجية بناء القضية حتى أوائل عام 2026.
وكجزء من التحقيق المتعلق باليرموك وجهود التواصل المرتبطة به، عقدت حقوقيات ومنظمة Global Rights Compliance عدّة اجتماعات مع عدد من سلطات الادعاء العام الأوروبية لاستكشاف السبل القانونية الممكنة لتحقيق المساءلة.

2. مشروع الدعم القانوني في سوريا

من خلال برنامج الدعم القانوني في سوريا، قدّمت حقوقيات خلال عام 2024 خدمات قانونية حيوية مجانية للنساء النازحات داخليًا وللنساء من المجتمعات المحلية في مناطق مختلفة من شمال غرب سوريا، الأمر الذي مكّنهن من الوصول إلى العدالة في بيئة تعيق فيها الحواجز القانونية والصعوبات المالية غالبًا الوصول إلى الحقوق.
شمل البرنامج إنشاء ثلاث عيادات قانونية، وتنظيم زيارات ميدانية إلى المخيمات، وتغطية الرسوم القانونية في 54 قضية أمام المحاكم، إضافة إلى متابعة إجراءات تنفيذ الأحكام في السجلات المدنية مثل تسجيل الزواج وتسجيل الأطفال. كما جرى تدريب ثلاث محاميات شابات - انضمت إحداهن لاحقًا إلى شبكة حقوقيات في خطوة تعزز الاستدامة وبناء القدرات المحلية.
وإلى جانب ذلك، عُقدت ورش توعية قانونية للنساء النازحات والنساء من المجتمعات المحلية، تناولت حقوقهن بموجب قانون الأحوال الشخصية والقانون المدني وقانون العقوبات السوري. وقد أسهم هذا البرنامج في تعزيز التمكين القانوني للنساء، وفتح أمامهن مسارات أكثر أمانًا للوصول إلى العدالة، لا سيما للنساء اللواتي يواجهن مظالمًا يومية.

- **قصص الأثر**

الوصول إلى العدالة وتمكين النساء

من خلال مشروع الدعم القانوني للنساء في سوريا ، ساعدت حقوقيات نساءً مثل س.ك. وي.أ. في تجاوز الحواجز القانونية المنهجية المرتبطة بالزواج غير المسجّل والعنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد وجدت س.ك. نفسها عالقة في علاقة مسيئة دون حماية قانونية رسمية، حيث تولت إحدى عضوات حقوقيات تمثيلها في عدة دعاوى استنادًا إلى قانون الأحوال الشخصية السوري. وقد حكمت المحكمة لصالحها بالمهر المؤجّل، والحضانة الكاملة لابنتها، وبنفقة شهرية للطفلة. وبفضل هذا الحكم، تمكنت أيضًا من الحصول على بيان عائلي، وتسجيل ابنتها في المدرسة، والوصول إلى الخدمات الأساسية. و هي اليوم مرتبطة وتعيش باستقلالية وتتمتع بالاستقرار .

وبالمثل، واجهت ي.أ. طلاقًا من زواج غير مسجّل، الأمر الذي كان يهدد حقوقها ومستقبل أطفالها. وقدّمت إحدى عضوات حقوقيات دعوى للحصول على الحضانة والنفقة، ونجحت في إثبات الوجود الفعلي للزواج. وقضت المحكمة لصالح ي.أ.، مما مكّنها من الحصول على حضانة أطفالها و على نفقة شهرية . وفي وقت لاحق، تمكنت من إطلاق مشروع تجاري صغير، متخذة خطواتها الأولى نحو الاستقلال المالي.

تُظهر هاتان الحالتان كيف يمكن للدعم القانوني المجاني أن يكون انطلاقةً نحو الكرامة والتمكين الاقتصادي، وكيف يمكن للعمل القانوني الاستراتيجي أن يخفف من آثار التمييز القانوني الذي تواجهه النساء السوريات.

3. المناصرة

تُعدّ المناصرة ركيزة أساسية في عمل حقوقيات وامتدادًا طبيعيًا لتحقيقاتها و لبرامج الدعم القانوني التي تقدمها ونهجها المتمحور حول الناجيات/ين. ومن خلال المناصرة الاستراتيجية، تسعى حقوقيات إلى تحويل التحليل القانوني والتوثيق وتجارب الناجيات/ين إلى أدوات ضغط فعّالة على صناع القرار، وآليات المساءلة، والجهات الدولية الفاعلة. وخلال عام 2024، ركّزت حقوقيات جهودها على إبراز الأضرار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وتسليط الضوء على الجرائم الدولية التي لا تحظى بالاعتراف الكافي، مثل استخدام التجويع كسلاح حرب، إلى جانب العمل على ضمان إدراج أصوات النساء السوريات وخبراتهن القانونية في صياغة السياسات الدولية والنقاشات المتعلقة بالعدالة.

ومن خلال الانخراط في مبادرات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في منتديات دولية رفيعة المستوى، والإسهام في الحوار العام، عملت حقوقيات على إبقاء قضايا العدالة والمساءلة وحقوق الناجيات/ين في صميم النقاشات التي ترسم ملامح مستقبل سوريا.

بيان مشترك: منظمات المجتمع المدني السورية تحيي مرور عام على زلزال سوريا-تركيا

تشارك حقوقيات بانتظام في مبادرات المناصرة ،بما في ذلك الرسائل المفتوحة والبيانات المشتركة مع منظمات المجتمع المدني السورية .

في فبراير 2024، حلّت الذكرى الأولى للزلزال الكارثي الذي دمر و ألحق أضرارًا جسيمة بمناطق في شمال غرب سوريا وجنوب تركيا، وأثّر على العديد من السوريات /ين، بمن فيهم الناجيات/ون وعضوات حقوقيات وعائلاتهن وأصدقاؤهن وشركاؤهن. وبهذه المناسبة، وقّعت حقوقيات على بيان مشترك دعا إلى زيادة المساعدات العابرة للحدود للاستجابة الفعّالة لاحتياجات السكان المتضررين في أعقاب الزلازل.

الحاجة الملحّة لإنهاء جرائم التجويع الجسيمة : دروس من سوريا إلى فلسطين

شاركت إحدى مؤسّسات حقوقيات في ندوة عن بعد نظمتها "حملة من أجل سوريا" في 16 أبريل 2024. وجمعت الفعالية نخبة من الخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم الدكتورة ناهد سمور، وكاتريونا مردوخ، وأوغور أوميت أونغور، وأدارتها أروى دامون. وتركز النقاش على قضايا حقوق الإنسان الملحّة في غزة وسوريا. وخلال الفعالية ، قُدّمت أدلة جديدة حول سياسة التجويع التي اتبعها النظام السوري في مخيم اليرموك، كما طُرحت مسارات ممكنة لمحاسبة المسؤولين من قبل الدول، إلى جانب الدعوة إلى إنهاء التجويع المستمر للفلسطينيين في غزة.

المؤتمر الثامن لبروكسل

مثّلت إحدى عضوات حقوقيات المنظمة في اليوم الحواري للمؤتمر الثامن لبروكسل في 30 أبريل 2024، حيث شاركت في الجلسة الرئيسية وفي الطاولة المستديرة السادسة حول العدالة والمفقودين والحق في معرفة الحقيقة. وقد سلطت النقاشات الضوء على الأزمة الإنسانية وأزمة المساءلة المستمرة في سوريا، وإطلاق الآلية الدولية المعنية بالمفقودين والتحديات التي تواجهها، والدور الحاسم للمجتمع المدني في ظل العوائق السياسية. كما أكدت الجلسة أهمية الوصول إلى البيانات، واستخدام مصادر المعلومات المفتوحة (OSINT)، والتعاون العابر للحدود، بما في ذلك فيما يتعلق بالمهاجرين الذين اختفوا على طرق الهجرة. وأسهم هذا الحدث في توفير رؤى مهمة، وفي وفتح آفاق جديدة للتعاون المستقبلي مع منظمات المجتمع المدني السورية والجهات الدولية الفاعلة.

ADVOCACY

تسجيل بودكاست (بُثّ في مارس 2025)

استُضيفت عضوتان من حقوقيات في بودكاست "عيون الكلام" بتاريخ 12 ديسمبر 2024، على أن يُبث البرنامج في مارس 2025. وقد صُمّم البودكاست لرفع الوعي بجريمة استخدام التجويع خلال الحصار كسلاح حرب، من خلال تقديم مقارنات بين السياقين السوري والفلسطيني، وبشكل خاص حصار مخيم اليرموك في دمشق وحصار غزة. وجاءت هذه المبادرة استجابة للحاجة المتزايدة إلى تأطير هذه الممارسات بوصفها جرائم دولية، وتعزيز الفهم العام لها، خصوصًا لدى الجمهور الناطق بالعربية، وتشجيع الانخراط في جهود المساءلة. كما تندرج هذه الفعالية ضمن استراتيجية أوسع لتوسيع انتشار بحث حقوقيات «الجوع أو الركوع» وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان السورية والفلسطينية، وكذلك دعم النهج المتمحور حول الناجيات/ين من خلال التواصل مع الضحايا والناجيات/ين عبر منصات مختلفة ومشاركة المعرفة القانونية معهم بشأن هذه الجريمة.

فعالية Legal Action Worldwide

ساهمت إحدى عضوات حقوقيات في فعالية نظّمتها منظمة Legal Action Worldwide ، حيث عرضت نتائج تقرير يوثّق الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات السوريات في أماكن الاحتجاز.
وقد وضع العرض هذه الانتهاكات ضمن سياق أوسع من التمييز القانوني، والوصم الاجتماعي، والقمع الذي تمارسه الدولة، مشيرًا إلى أن هذا العنف ، الذي طال أيضًا رجالًا وفتيانًا، استخدمه النظام السوري منذ عام 2011 كأداة لمعاقبة المجتمعات وقمع المعارضة، وغالبًا ما كان يُمارس في مراكز احتجاز سرية ومؤقتة.
كما شددت المداخلة على العوائق الكبيرة التي يواجهها الناجيات/ون عند الإبلاغ عن هذه الجرائم، وعلى آثارها طويلة الأمد، بما في ذلك الإقصاء الاجتماعي، وتفكك الأسر، والأضرار المستمرة. وأكدت كذلك أن هذه الانتهاكات لا تزال تؤثر على النساء السوريات خارج سوريا أيضًا، بما في ذلك في سياقات اللجوء، وأنها ترقى إلى جرائم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

عضوية حقوقيات

عضواتنا

افي عام 2024، رحّبت حقوقيات بانضمام أربع عضوات جديدات، التَقين ببقية العضوات حضوريًا أو عبر الفيديو خلال الاجتماع السنوي.

وخلال هذا الاجتماع، انتخبت العضوات مجلس إدارة جديد. كما أُنشئت لجنة جديدة تعنى بالعضوية بهدف توجيه الركيزة الخاصة بالتحقيقات في المنظمة بصورة استراتيجية.

الاجتماع السنوي

في الفترة من 28 إلى 30 نوفمبر، عقدت حقوقيات اجتماعها السنوي في برلين. وقد نُظم الاجتماع بصيغة هجينة، حيث اجتمعت العضوات المقيمات في أوروبا حضوريًا، بينما شاركت العضوات المقيمات في سوريا عبر الإنترنت، ما أتاح مشاركة جميع العضوات بنجاح.

ويُعد الاجتماع السنوي محطة محورية في عمل حقوقيات، إذ يوفر للعضوات مساحةً للقاء والتواصل، ويعزز شعورهن بالانتماء إلى المنظمة والمسؤولية تجاهها ، كما يشكل منصة للنقاشات المعمقة حول القضايا التنظيمية واتخاذ القرارات المهمة.

كما أتاح الاجتماع فرصة للعضوات وفريق العمليات للقاء والتواصل وتبادل المعرفة والخبرات. وتناولت الجلسات مجموعة من الموضوعات، مثل المشاريع الحالية ومدى توافقها مع استراتيجية المنظمة، ورؤية حقوقيات لتطبيق العدالة التحويلية، وتخطيط المناصرة واستراتيجية وسائل التواصل الاجتماعي، ودليل التحقيقات الجديد الذي طورته المنظمة، إضافة إلى عمل لجان حقوقيات والتحديات التي تواجهها. كما خُصصت مجموعة ثانية من الجلسات بمشاركة خبيرات/ خبراء خارجيين لمناقشة موضوعات العدالة الانتقالية والتحويلية، والأمن الرقمي وإدارة المخاطر.

اقتباسات من العضوات

«ما يميز حقوقيات هو الثقة. نحن نقود العمل معًا، وندعم بعضنا البعض، ونتشارك المسؤولية.و في مجال يتسم غالبًا بالهرمية وتضخم النزعة الفردية، يُعد هذا النموذج الجماعي نهجًا مختلفًا وضروريًا في آنٍ واحد.»

«أتاح لي تدريب التحقيقات الوصول إلى أدوات لم يكن متاحًا لي الوصول إليها من قبل – أدوات عملية وأخلاقية تراعي احتياجات الناجين والناجيات. وللمرة الأولى شعرت بأنني مستعدة لقيادة تحقيق، وليس مجرد المساعدة فيه.»

«لسنوات طويلة كانت مساحات المساءلة تتحدث عن سوريا دون أن ترى النساء حقًا. ومن خلال حقوقيات تعلمت كيف يمكن التحقيق في الجرائم بطريقة تنصف النساء و تضع تجاربهن في المركز دون اختزالهن في دور الضحايا. لقد غيّر هذا فهمي للعدالة ولدوري في الإسهام في تشكيلها.»

عضوية حقوقيات

تدريب حول تحقيقات الولاية القضائية العالمية واستراتيجية بناء القضايا

افي عام 2024، ركّزت حقوقيات على تنظيم تدريبات تجمع عضواتها بما يتماشى مع أولويات المنظمة في مجال التحقيقات واهتمامات العضوات بتطوير قدراتهن. ففي يناير 2024، نظمت حقوقيات بالتعاون مع Civil Rights Defenders أول تدريب مشترك في برلين، ألمانيا، حول التحقيقات وبناء القضايا في إطار الولاية القضائية العالمية في أوروبا.

شاركت اثنتا عشرة عضوة وصديقة لحقوقيات في تدريب استمر يومين ونصف، و هدف إلى بناء و تعزيز القدرات في مجال إعداد القضايا والتحقيق في الجرائم الدولية الأساسية وتقديمها أمام السلطات الأوروبية المختصة.

تناولت الجلسات مجموعة من المواضيع ، من بينها أسس الاختصاصات القضائية المختلفة، والتواصل مع سلطات الادعاء العام الأوروبية، وتخطيط التحقيقات، وتوثيق أركان الجرائم، إضافةً إلى استخدام المصادر المفتوحة في التحقيقات.

Defenders Days

تُدعى حقوقيات بانتظام للمشاركة في مؤتمر Defenders Days الذي تنظمه منظمة Civil Rights Defenders، وهو مؤتمر يجمع المدافعين و المدافعات عن حقوق الإنسان لتبادل المعرفة والخبرات والتعلم من بعضهم/ن البعض في بيئة داعمة. وفي أكتوبر 2024، شاركت عضوتان من حقوقيات – مختلفتان عن المشاركات في نسخة عام 2023 – في عدد من ورش العمل حول موضوعات مثل الأمن الرقمي، والتحقيق في الجرائم الدولية الأساسية، و الإسعافات النفسية الأولية، واستخدام السرد القصصي في المناصرة. وبعد مشاركتها في نشاط السرد القصصي، دُعيت إحدى العضوات لإلقاء كلمة ضمن الحفل الختامي للمؤتمر. كما استغلت عضوات حقوقيات الفرصة للتواصل مع منظمات المجتمع المدني من سوريا ومنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، إضافة إلى مدافعات/ين عن حقوق الإنسان من مناطق أخرى.

تدريب على مهارات المقابلة وتخطيط وإدارة التحقيقات

استكمالًا للتدريب الذي عُقد في يناير حول التحقيقات، نظمت حقوقيات تدريبًا ثانيًا بالتعاون مع Civil Rights Defenders في نوفمبر 2024.

جمع هذا التدريب الشامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية، مما أتاح للعضوات تطوير قدراتهن في تخطيط وإدارة التحقيقات، والتواصل مع الضحايا والناجين، وتخطيط المقابلات وإجرائها.

وتناوبت العضوات على إجراء مقابلات تدريبية (محاكاة)، حيث عملن على تطوير مهارات المقابلة وفق نموذج PEACE، وتبادلن الملاحظات وناقشن بشكل نقدي معايير وممارسات التحقيق المعروضة خلال التدريب.

وقد أسهم هذا التدريب في تحضير عدد أكبر من العضوات للمشاركة في تحقيقات حقوقيات المستقبلية وتولي أدوارًا قياديةً فيها.

تواصلوا معنا

حقوقيات Huquqyat

لعدالة تحويلية بقيادة نسائية
For women-led transformative justice

Email/
communications@huquqyat.org

Website/
https://huquqyat.org/

Instagram/
@huquqyat